جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN

المحاضرة رقم05:استحداث القطاعات المحفوظة.

وانشاء خلية تراثية على مستوى الوزارة.

الدكتور:بن زغادي

1-استحداث القطاعات المحفوظة.

1-1 أهم العناصر الواجب توفرها في القطاع المحفوظ.

1-2 أهم المزايا الإيجابية للقطاع المحفوظ.

1-3 أمثلة عن القطاع المحفوظ.

2-استحداث خلية تراثية على مستوى الوزارة.

2-1 أعضاءها.

2-2 مهامها.

تمهيد:

تعتبر هذه الخطوة من أبرز المراحل المتقدمة التي توَّصـــل إليها القائمون على قطاع الثقافة في مجال تسـيير وحماية الموروث المادي وكل ما له علاقة به من صـناعات وميزات ثقافية،وقد أتت هذه الخطوة بعد التراجع الكبير الذي عرفته المجموعات الحضـــرية العتيقة،لما أصـــابها من تخريب وهدم لمعالمها التاريخية،لذلك نجد أن هذه الخطوة تجسد في الأماكن الحضرية ذات الطابع العمراني العتيق.

1-1 أهم العناصر الواجب توفرها في القطاع المحفوظـة:

لكي يتم إصـدار قرار يتضـمن إنشـاء القطاع المحفوظ لا بد أن يتضـمن نقاطا أسـاسـية تنحصـر في عراقته،ومدى توفره على القيم المحددة من طرف ICOMOS،فضلاً عن تضمنه مجموعة من المعالم والمواقع الأثرية والمجموعات الحضـــرية أو الريفية التي يُشـــترط فيها الجانب الفني والتاريخي،ولا يمكن الإعلان عن هذا القطاع لمعالم منفردة منعزلة،بل لابد أن تكون مجتمعة،لذلك لا يتم الإعلان عنه إلاَّ في المجموعات الحضـرية أوالريفية أوالمواقع الأثرية التي تتضـمن مسـاحات واسـعة وعدداً من الأطلال المتبقية عن إنجازات الأسلاف قديماً.

1-2 أهم المزايا الإيجابية للقطاع المحفوظ:

-الحفاظ على أصـــالة المكان:يعتبر هذا الهدف أول النقاط التي يســـعى اســـتحداث هذا القطاع على تجسيدها،حيث لا يسمح إنجاز أي تدخلات أو إحداث تعديلات إلاَّ بموافقة الجهات المعنية.

-تحديد المجال الخاص بالمكان المراد حمايته والمحافظة عليه،وبالتالي ســيتم عزله بمجموعة من التدخلات عن باقي أجزاء الحديثة.

-تســـهيل تطبيق المواد الردعية للقانون 04/98،كالمادة 17 التي أقر فيها المشـــرع الجزائري ضـــرورة الإبقاء على مسافة 200م بين المعالم التاريخية والمشاريع وغيرها من المنجزات الحديثة.

-المسـاعدة في تحديد المسـار الخاص بالفوج السـياحي،وهو ما يثمن من دون شـك دور المعالم الأثرية ويضفي تنظيما أكبر على العمل السياحي.

1-3 أمثلة عن القطاع المحفوظ:

-القطاع المحفوظ لمدينة تلمسان:أعلن عن هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 404/09 المؤرخ في 12 ذي الحجة 1480هـ،الموافق لـــ29 نوفمبر2009،وهو يتضـمن نسيج عمراني عتيق متراص وتتخلله دروب ملتوية ضيقة،توجد به عدداً من الأحياء تتمثل في حي الرحيبة وباب زير وحي سيدي الجبار ودرب مسـوفة..إلخ،تحتوي كلها على مسـاجد ومسـاكن عتيقة وحمامات،وقد حُدِّدت مسـاحته الإجمالية بـــ51 هكتار،تجدر الإشارة أن هذا لقطاع يتضمن إضافة لما ذكرناه المباني المنجزة من طرف المسـتعمر الفرنسـي،أي أنه ثنائي النواة،واحدة ذات طابع إسـلامي عتيق،والأخرى غربية ذات أصـل روماني.

-القطاع المحفوظ لمدينة ندرومة:أعلن عنه هو الآخر بموجب المرســـوم التنفيذي رقم 403/09 المؤرخ في 12 ذي الحجة 1430هـــ الموافق لـــ 29 نوفمبر2009،وقد أشار إلى مساحتها تقدر بتسعة هكتارات،وهو يتضـــمن نســـيج عمراني عتيق دائري الشـــكل نوعا ما،يلتف حول مركز الجامع الكبير،ويقدَّر عدد أحيائه بأربعة هي:حي الخربة،بني زيد،أهل السوق،التربيعة.

2-استحداث خليــة تراثية على مستوى الوزارة.

تمهيد:

يصــبح التراث المادي بعد مرور الســنوات عن ميلاده أول مرة في وضــع أقل ما يقال عنه أنه محرج فجميع أجزائه ومواد بنائه يعتريها الضعف وينال منها التفتت تارة،والانهيار تارة أخرى،ولا يقف عامل كبر ســنّها،أو ما يعرف بشــيخوخة هيكلها لوحده في ذلك،إنما هناك عوامل أخرى وللحد من تفاقم الوضع لابد من تسييرها واستغلالها حتى تبقى متصلة بالحياة المعاصرة،حيث يمكن تشبيه هذه العملية بالشريان الدموي الذي تنتقل منه الحياة إلى الممتلكات الثقافية.

ومن بين أهم النقاط الواجب أخذها بعين الاعتبار لتفعيل ذلك على أرض الواقع ما يلي:

-اســتحداث خلية على مســتوى الوزارة الوصــية تتابع عن كثب الوضــع العام الذي آلت أو الذي ستؤول له الممتلكات الثقافية.

2-1 أعضــاءها:

لابد أن تتكون هذه الخلية من أعضاء من مختلف القطاعات،لأن مبدأ الحماية والاستغلال يتطلب عملاً مشتركاً وجهوداً متضافرة،ونذكر في مايلي هؤلاء الأعضاء:

-المدير العام للآثار.

-الأمين عام لوزارة السياحة.

-ممثل عن وزارة السكن والعمران.

-ممثل عن وزارة الداخلية.

-ممثل عن وزارة المالية.

وتكون هذه الخلية برئاسة وزير الثقافة،وستعطي هذه الأخيرة دفعاً قوياً لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المادية،باعتباره ارتقى إلى أعلى المســتويات الإدارية في الدولة،فضــلاً عن تشــارك عددٍ من الممثلين من وزارات أخرى كوزارة الدفاع.

2-2 مهامها:من بين المهام الأساسية لهذه الخلية مايلي:

-استحداث صندوق خاص بالممتلكات الثقافية يتم من خلاله تمويل عمليات الصيانة والترميم،وغيرها من الأعمال والنشاطات المتعلقة بتثمين التراث المادي.

-تحديد أنواع المهن التي يجوز ترخيصها ضمن المواقع التراثية والمناطق الحضرية العتيقة،وذلك شريطة عدم المساس بالقيمة التاريخية والفنية وغيرهما،ومن المعلوم أن الحركة التجارية قديماً صاحبت الفكر العمراني ووافقت مع مبادئه وهي الأخرى تُعَّد رافداً ثقافياً واقتصاديا لا تقل قيمته عن المباني والمواقع واللُّقى الأثرية،ومن أهم الصناعات التقليدية التي تتوافق مع ذكرنا صناعة النسيج،الحلي،النحاس،الفخار ولأهميتها في المدن سميت عدد من الدروب بها،فمثلاً في مدينة تلمسان نجد درب البلاغجية،درب الحدَّادين،درب الصبَّاغين،درب الفخارين...إلخ.

-السهر على تقديم القروض والمساعدات المالية لمالكي المعالم الأثرية،المتمثلة أساسا في المساكن والحمامات للقيام بالترميم والإصلاحات اللاّزمة،وذلك بمتابعة متواصلة من طرف المختصين الموزعين على مديريات الثقافة.

-تطبيق القانون 04/98:يمكن اعتبار هذه الخطوة من أولى النقاط أهمية الواجب على هذه الخلية تطبيقها،أو الأمر بتجسيدها من طرف القائمين على القطاع،وذلك بالتنسيق مع عدد من الإدارات المتخصصة في المجال.

-تشجيع السياحة في المواقع التراثية التي تم ترميمها وإعادة تأهيلها.

-عقد المؤتمرات والندوات المحلية وورش العمل واعداد النشرات عن المواقع التراثية.

-تفعيل العمل الشعبي التطوعي في هذا المجال بمشاركة مؤسسات خاصة ذات علاقة بمجال الممتلكات الثقافية.

-تشكيل لجان فنية متخصصة لتقييم المواقع التراثية وتقديم توصياتها الى الخلية لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وختاماً أمكن القول أن عملية تسـيير الممتلكات الثقافية تتطلب حرصـاً كبيراً،ودقة فائقة في العمل والتنسـيق مع جملة من المختصـين،وما من شـك أن تطبيق المواد الردعية الموجودة في القانون 04/98 على أرض الواقع،واستحداث خلية على مستوى الوزارة تحت رئاسة السيد وزير الثقافة شخصياً سينقذ الممتلكات الثقافية مما هي عليه،لأنه لا يمكن اسـتعمال كلمة وقاية،إذ أن أغلب المعالم التاريخية والمواقع الأثرية قد نال منها المحيط الطبيعي من جهة،ومن جهة أخرى المحيط الحضري.